مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص87- 102

تاريخ الإرسال: 2019/07/30 تاريخ القبول: 2020/08/20

# تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر بين التناقضات النظرية والواقع العملي

# Explanation kinetics of direct foreign investment between theoretical contradictions and practical realities

د عيسى حجاب[*1]، نور الدين قدوري[2]

[1]جامعة المسيلة(الجزائر)، Aissa.hadjab@univ-msila.dz

[2]جامعة المسيلة (الجزائر)، noureddine.kaddouri@univ-msila.dz

**الملخص:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة العوامل التي تؤثر إيجابا على قرار المستثمر للاستثمار في دولة أجنبية بدل الدولة محل إقامته، ولقد توصلنا من خلال النظريات المفسرة للظاهرة أن تلك العوامل تتمثل بالأساس في حجم سوق الدول المضيفة ومعدل نموها الاقتصادي ومدى توفر كل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها، بالإضافة إلى التكلفة عوامل الإنتاج، كما أن الإطار التشريعي للاستثمار يحتل مكانة مهمة في تلك المحددات.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار، الاستثمار الأجنبي، حركة رؤوس الأموال.

**Abstract:**

The objective of this study is to determine the factors that positively affect the investor's decision to invest in a foreign country instead of the country where he lived. We have reached the following explanation: The factors are mainly the size of the host countries' market, economic growth and the availability of economic stability And political, in addition to the cost factors of production. The legislative framework for investment is also important in these determinants.

*المؤلف المرسل

**Keywords:** investment, foreign investment, capital movement.

**المقدمة:**

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية مشتركة لمختلف الاقتصاديات على اختلاف درجة تطورها وكذا الأيدولوجيات التي تتبعها، ويرجع ذلك إلى الأهمية القصوى التي يستمدها من مجموعة المزايا التي يقدمها للاقتصاديات المضيفة، والتي تتجلى بشكل كبير في الحد من البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاديات النامية.

وتسعى الدول جاهدة إلى استقطاب تلك الاستثمارات من خلال العمل على توفير البيئة المناسبة لها، وترتبط موائمة البيئة بالنسبة للمستثمر الأجنبي على مجموعة من العوامل والتي تكون في مجملها ما يسمى بمحددات الاستثمار الأجنبي. والتي عرفت اجتهادات نظرية سميت بالنظريات المفسرة لحركية الاستثمار الأجنبي من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة.

ولقد عرفت تلك التفسيرات تناقضات فيما بينها، والتي اعتمدت كأساس في تحديد العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**فما هي أهم الاختلافات التي عرفتها النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؟**

**وما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي؟**

لمعالجة الإشكالية السابقة سنتطرق إلى النقاط التالية:

1- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- أهميته الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المضيفة؛

3- أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.

**1- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر**

تختلف أنواع الاستثمار باختلاف التصنيف الذي أتخذ كأساس لعملية التقسيم، ويأتي على رأس تلك الأنواع الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وذلك تبعا لجنسية المستثمر.

**1-1 تعريف الاستثمار**

"الاستثمار في اللغة هو جعل الشيء يثمر فالقول أستثمر الشيء أي الحصول على ثمره. أما الاستثمار اصطلاحا فيأتي من مفردة استثمار وهي مصدر أستثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه من الانتفاع به".[1]

أما في الاقتصاد فيعرف الاستثمار على أنه: "التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة. وعليه فإنه وعلى خلاف رأس المال يمثل تدفقا وليس رصيدا قائما في نقطة زمنية محددة. وهذا يعني أنه في حين يتم قياس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فتر ة زمنية معينة"[2].

**2-1 تعريف الاستثمار المحلي**

يعتبر استثمارا محليا كل استثمار يتم داخل موطنه من خلال تقديم أموال مادية أو معنوية أو أداءات من شخص طبيعي أو معنوي، أو تملك مشروع حالي واقع ضمن اقتصاد المستثمر.

**3-1 تعريف الاستثمار الأجنبي**

يعتبر استثمارا أجنبيا كل استثمار يتم خارج موطنه من خلال تقديم أموال مادية أو معنوية أو أداءات من شخص طبيعي أو معنوي، أو تملك مشروع حالي واقع ضمن اقتصاد آخر[3].

**4-1 تعريف الاستثمار المشترك**

يعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين (هذان الطرفان أحدهما وطني والآخر أجنبي) وبصفة دائمة، والمشاركة لا تقتصر على حصة في رأس المال وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع"[4]. وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

**5-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**

تنظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة

لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار. أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار"[5].

**2- أهميته الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المضيفة**

تسعى الدول من خلال عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق أهداف عدة تختلف في أشكالها وتتوحد في غايتها المتمثلة في التنمية الاقتصادية. ويمكن حصر أهم تلك العوامل في العناصر التالية:

**2-1 تمويل التنمية الاقتصادية**

يرافق تدفق الاستثمارات زيادة في رأس المال على المستوى المحلي بسبب ما لدى هذه المشروعات من موارد مالية، إضافة إلى قدرتها في الحصول على الأموال من الأسواق المالية الأجنبية الإقليمية والدولية[6]. كما أن الاستثمارات التي تأخذ شكل شراكة أجنبية تجتذب رأس المال الوطني المحلي إلى مشروع لم يكن رأس المال الوطني كافيا أو قادرا على إقامته[7].

**2-2 تحسين ميزان المدفوعات**

يسهم الاستثمار وبشكل كبير في حل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية متمثلة في رأس مال المشروع والقروض والمنح التي يجنيها المستثمر من المصادر الأجنبية الخارجية، بالإضافة إلى ما يحققه الاستثمار من زيادة لإيرادات الدولة لا سيما إذا كانت المشروعات الاستثمارية موجهة للتصدير[8]، أو إلى القطاعات التي تحل محل الواردات مما يسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلي.

**2-3 زيادة الدخل القومي**

يساعد الاستثمار في نمو الإنتاج المحلي وفي تحسين توزيع عناصر الإنتاج، برفع العائد عليها من خلال زيادة إنتاجيتها[9]. كما يحفز الاستثمار الأجنبي المشروعات المحلية على تحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها من خلال محاكاة هذه الأخيرة الشركات

الأجنبية، والنتيجة تكون لمصلحة الاقتصاد الوطني والمستهلك المحلي في صورة استقرار في المستوى العام للأسعار وزيادة في الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج المختلفة.

**2-4 المساهمة في حل مشكلة البطالة**

إن إقامة مشاريع استثمارية جديدة ذات كثافة عمالية عالية تنتج فرص عمل جديدة للمواطنين بطريقة مباشرة من خلال التوظيف المباشر لهاته العمالة المحلية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مساهمة المشاريع في زيادة عوائد الدولة بدفع المستثمر للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها، وهاته العوائد تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة[10].

**2-5 نقل التقنية والمهارات الإدارية**

يجلب رجال الأعمال الأجانب معهم إلى البلد المضيف الإبداع بأشكاله المختلفة، من خلال تكنولوجيا جديدة ومنتجات حديثة إضافة إلى ممارسات ومهارات إدارية متطورة[11].

**3- أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر**

قدمت عدة تفسيرات تبرز أهم دوافع انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة المستثمر إلى دولة أجنبية. وسوف نتطرق في هذا الشأن إلى إجمال أهم العوامل المحددة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل نظريات مفسرة.

**3-1 نظرية العائد**

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال على أنها استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة[12].

كان" **أولين**" (1933) من الأوائل الذين قدموا شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى وفرة أو ندرة رأس المال في الدول، وقد أيد هذا التحليل" **ماكدوجال**" (1960) وأيضا "**كيمب**" (1961 – 1964)[13].

وحسب هذه النظرية فإن رأس المال يبدأ في التدفق من بلد الوفرة إلى بلد الندرة إلى أن يتساوى العائد على رأس المال فيهما، حيث أن العائد أصلا أقل في بلد الوفرة من العائد في البلد الذي به ندرة، وتتوقف عملية الاستثمار الأجنبي عند تساوي العائد في البلدين[14].

**وجهت انتقادات لهذه النظرية مضمونها** أنها تصلح لتفسير الاستثمار الأجنبي غير المباشر وتعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر كون الاستثمار غير المباشر يمثل انتقالا لرأس المال فقط، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتضمن إلى جانب انتقال رأس المال انتقال قدرات إدارية ومعرفية وتقنية ولا يتوقف على العائد فقط بل يتعداه إلى عوامل أخرى؛ مثل توسع نطاق السوق وغيره من العوامل، إلى جانب هذا فإن هذه النظرية لا تفسر الاستثمار المتبادل بين الدول في نفس الوقت، فإذا كان الدافع للاستثمار هو الفرق في العائد فعلا فلا معنى لأن تكون الحركة في اتجاهين في نفس الوقت[15]. كما لم تبين النظرية الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، كما أن قيام النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال يعكس فشلها في التعامل مع الواقع الاقتصادي[16].

**3-2 نظرية المنظمات الصناعية**

يطلق على هذه النظرية **النموذج الاحتكاري** والذي ظهر أولا في تحليل "**هايمر**" (1960، 1966، 1976)، والذي يرى أن الدافع الأساسي للشركات للاستثمار في الخارج هو تمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، بمعنى مزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية[17]، وتتمثل تلك العوائق بشكل رئيسي في عدم كمال السوق والذي يحول دون المنافسة الكاملة، لأنه لو توفرت المعلومات والمعرفة للجميع لا يمكن للمنشأة أن تستأثر بتقنية أو براءة اختراع معين أو نظام إداري كفؤ وتستطيع أي منشأة أن تقلد المؤسسة صاحبة الميزة الأصلية وبذا تنتفى تلك الميزة[18]. وتتمثل المزايا الاحتكارية بشكل رئيسي في[19]:

– مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية لدى الشركة الأجنبية لا توجد عند نظيراتها بالدولة المضيفة؛

– تقنية جديدة وغير معروفة للشركة الأجنبية تعطيها ميزة التفوق التكنولوجي.

**وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية نوجزها فيما يلي:**

– لم تفسر هذه النظرية تفضيل الشركات الأجنبية الاستثمار المباشر على الطرق الأخرى البديلة مثل تصدير المنتج، كما تجاهلت هذه النظرية المحددات المكانية للدولة المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي فيها[20].

– يرى "**كوجيما**"(1977، 1978) و"**أوزوا**" (1977، 1979) أن النموذج الاحتكاري يمثل النموذج الأمريكي فقط، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية يركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية، في حين عجز هذا النموذج عن تفسير الاستثمارات اليابانية والتي تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية[21].

**3-3 نظرية دورة حياة المنتج**

تبنى هذه النظرية "**فيرنون**" (1966)، والذي تتلخص نظريته في كون المنتج يظهر لأول مرة في صورة اختراع ثم يلي ذلك بدء الإنتاج محليا والتصدير، ثم الإنتاج في الخارج أي استثمار أجنبي مباشر، وأخيرا التصدير إلى الدولة التي كانت رائدة في اكتشاف وتصنيع المنتج، بمعنى أن الدولة تبدأ منتجة ثم مصدرة لتنتهي في الأخيرة إلى دولة مستوردة. ولقد لخص"**فيرنون**" مراحل دورة حياة المنتج في ثلاث مراحل أساسية تبدأ بمنتج حديث يليه منتج ناضج ليؤول في الأخير إلى منتج نمطي[22].

**3-3-1 مرحلة المنتج الجديد:** يتم اختراع منتج جديد في هذه المرحلة وإنتاجه في الدولة المبتكرة، وهي عادة دولة متقدمة يتوفر لديها عدد كبير من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية[23]، ونظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة كون المنتج حديث فإن الشركة المنتجة له لا تواجه ضغوطا للقيام بالإنتاج في دولة أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى، وبينما يتم بيع المنتج في السوق الداخلي في تلك المرحلة فإن الشركة المبتكرة للمنتج سوف تسعى إلى تصديره نحو دول متقدمة

أخرى تتمتع بخصائص مشابهة لتلك الموجودة في الدولة الأم، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي على المنتج عندما يبدأ في التوسع[24].

**3-3-2 مرحلة المنتج الناضج:** يشهد المنتج خلال هذه المرحلة توسعا كبيرا في عملية الشراء من طرف المستهلكين، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وتجد الشركة المنتجة وضعها في الأسواق التي كانت تصدر إليها مهددا، إما بظهور منتجين محليين جدد أو لأن الدولة المستوردة بدأت تفرض رسوم جمركية على وردات تلك السلعة نسبة لازدياد قيمة ما يستورد منها[25]، مما ينعكس سلبا على الطلب الخارجي، وهذا ما يدفعها نحو الاستثمار المباشر بدلا من التصدير، وذلك لتدعيم مركزها الاقتصادي.

**3-3-3 مرحلة المنتج النمطي:** يصبح في هذه المرحلة من غير الممكن تمييز المنتج من بين المنتجات المقلدة الأخرى سواء بالدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى التي تم الانتقال إليها، ويصبح السعر هو العامل الوحيد المؤثر في الطلب على هاته السلعة مما يدعوا الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار في الدولة النامية الأقل تكلفة، بحيث تستخدم كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم والدول المتقدمة الأخرى، حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها من السوق الكبير[26].

ساهمت هذه النظرية وبشكل كبير في تفسير أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ألقت الضوء على عناصر هامة مثل الزمن والعامل الجغرافي وأكدت على الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع لتحرك الشركات وامتداد نشاطها الاستثماري إلى الخارج[27]. وعلى الرغم من كل إسهامات هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي ركزت على جوانب النقص فيها، والتي من بينها:

-لم تفسر هذه النظرية الاستثمار في الخدمات كالبنوك، والاستثمار في الصناعات غير التحويلية كاستخراج المعادن والتنقيب عن البترول[28]؛

- يصعب تطبيق النظرية على بعض أنواع السلع، مثل السلع التفاخرية[29]، والسلع التي عمرها قصير لتسارع الاختراعات في مجالها مثل الالكترونيات؛

- أقصت هذه النظرية الدوافع السياسية والاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري للشركات[30].

**3- 4 النظرية الانتقائية**

تعزى هذه النظرية للاقتصادي الإنجليزي "**دنينج**"(1988)، ولقد قام هذا الأخير بانتقاء أفكار من مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا أطلق عليها اسم **النظرية الانتقائية**، واعتمد في تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر على دراسات ونظريات مثل نظرية "المنظمات الصناعية"، إضافة إلى تحليل تكاليف النقل، والمتغيرات المتعلقة بالقطر[31]. ولقد افترض أنه توجد ثلاث عناصر على أساسها يتحدد شكل استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي، وتتمثل هذه العناصر في:

**3-4-1 مميزات تمتلكها الشركة:** نقصد هنا المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، ولقد تم التطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في نظرية المنظمات الصناعية.

**3-4-2 مميزات التدويل:** أي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في ذلك القطر الخارجي، بدلا من العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي أو التصدير[32]. ويرى "دنينج" أن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركة بدلا من الصور الأخرى لتدويل المنتج، تتمثل في كون الشركة المستثمرة سوف تتغلب على التدخل الحكومي، وتخفض تكلفة المعاملات وتتحكم في منافذ البيع إضافة إلى المحافظة على مزاياها الاحتكارية[33].

**3- 4-3 مميزات الموقع:** نقصد بها العوامل المكانية التي تؤثر على الاستثمار، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية[34]:

- **عوامل الدفع:** وهي العوامل التي تؤثر على الشركات للتحرك نحو الخارج وتشمل أربع عناصر أساسية، هي: تكاليف الإنتاج في الدولة الأم؛ سياسات الدولة الأم؛ محدودية التوسع في السوق الداخلية؛ شروط العمل المحلي. وهذه العوامل تجعل الدولة الأم طاردة أو جاذبة للاستثمار.

- **عوامل الجذب:** وهي العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ونذكر من بينها: اتساع حجم السوق ومعدل نموه المتزايد؛ القرب من

الأسواق الدولية؛ البنية التحتية المناسبة؛ كلفة العمالة المنخفضة؛ الحوافز الحكومية المشجعة؛ الانفتاح التجاري؛ ...الخ.

لقد وفقت نظرية "دنينج "في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالنظريات الأخرى، وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة ولكن رغم ذلك فهي لم تسلم من الانتقادات، والتي من بينها:

-أشار "**بكلي** " إلى أن هناك مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، مثل العلاقة بين العناصر الثلاثة السابقة والتي يحتويها الغموض، كون النظرية تناولت كل عنصر على حدى.

-كما يرى "**كوجيما**" أن هذه النظرية أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي قليلة الفعالية في عملية صنع القرار[35].

لكن رغم هذه الانتقادات، تبقى هذه النظرية الوحيدة التي فسرت وإلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دمجها لثلاث مداخل جزئية في نظرية واحدة.

**4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي**

يتوقف المناخ الاستثماري الملائم على جملة من العوامل، تكون في مجموعها ما يسمى بالمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تأخذ قسمين، قسم أجمع عليه الاقتصاديون قديما وحديثا وهو ما يسمى"بالمتغيرات أو العوامل الاقتصادية التقليدية"، وقسم ثان ذو نطاق واسع يشتمل على عدة متغيرات لا يزال بعضها قيد الدراسة والتي تسمى"بالمتغيرات ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة"[36].

مما سبق واعتمادا على دراسات اقتصادية مختلفة، ارتأينا أن نورد أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

**4-1 العوامل الاقتصادية التقليدية**

ويتمثل أهم هذه العوامل في المتغيرات التالية:

**4-1-1 حجم السوق ومعدل نموه:** توصل كل من "( **Agarwal**(1980), **Tsai**(1993), **Billington**(1999), **Chark and Rabarti** (2001)"، إلى أن

حجم سوق الدولة المضيفة يكون أحد أكثر العوامل شعبية في نزعة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخليا[37]. ويعكس حجم السوق الطلب المعبر عنه بالكميات والقيم، كون أحد أهم دوافع الاستثمار هو وجود طلب قادر على امتصاص التكاليف وتحقيق أرباح مقبولة تضمن مردودية الأموال المستثمرة[38]. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية والتنبؤ بحجم نموها المحتمل، نذكر المتغيرات التالية: إجمالي الدخل الوطني؛ متوسط دخل الفرد؛ حجم الطبقة الوسطى في المجتمع ؛ حجم الإنفاق الحكومي؛ عدد السكان.

**4-1-2 تكاليف عوامل الإنتاج ومدى توفر الموارد الخام:** تسعى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها انطلاقا من تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج[39]، خاصة فيما يتعلق باليد العاملة والتي ترتبط تكلفتها بطبيعة سوق العمل ومدى مرونته، وحجم القيود التشريعية المؤثرة أو المحددة للأجور الدنيا ومستوى تطور النقابات وقدرتها على التأثير، ومتوسط الأجور ومعدل نموها[40]. وتعد تكلفة العمل مهمة خاصة في الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية والشركات الموجهة للتصدير، وكذلك الأمر بالنسبة لعامل توفر الموارد الخام[41].

**4-1-3 البنية التحتية:** نقصد بالبنية التحتية "رأس المال الاقتصادي"، والذي يكون على شكل طرق وسكك حديدية ومصادر المياه ومنشآت تربوية؛ وخدمات صحية؛ وأنظمة الاتصالات؛ ووسائل النقل وغيرها، والتي بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي عالي[42].

**4-2 العوامل ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة**

ويتمثل أهم هذه العوامل في المتغيرات التالية:

**4-2-1 الاستقرار السياسي:** يؤشر الاستقرار السياسي إلى درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها وتشريعاتها، ذلك كون الاستقرار السياسي هو ضمان وتعهد ضمني بالمحافظة على أموال المستثمر وعدم تعرضها

للأخطار غير التجارية، كالتأميم والمصادرة وغيرهما[43]. ومن المعروف أن رأس المال جبان بطبعه، أي أنه لا يستقر بمكان إلا إذا توفر فيه الاستقرار السياسي، ما عدا في حالات نادرة وفي صناعات محددة. ومن بين مؤشرات الاستقرار السياسي أو اختلاله، العناصر التالية[44]:

- التغير المستمر في الحكومة؛
- النزاعات الداخلية والخارجية؛
- الفساد؛
- تدخل الجيش في السياسة؛
- التوترات الدينية والعرقية؛
- البيروقراطية؛ ...الخ.

**4-2-2 الاستقرار الاقتصادي:** يوضح السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة، كما يعكس واقعية النظام الضريبي وإنصافه، وصرامة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي والضمانات المرتبطة بإمكانيات تحويل الأرباح المحققة واستغلالها، بالإضافة إلى استقرار التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات التضخم المقبولة[45]. وكل هذه العوامل مجتمعة تجعل تنبؤات المستثمر بغرض التخطيط قريبة إلى حد كبير من الدقة، وهو ما يعد بمثابة مطلب أساسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن مظاهر الاستقرار الاقتصادي أن تتسم الموازنة العامة بعجز طفيف، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية الأجنبية (المالية) أو بالاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، كما تتصف بمعدلات تضخم متدنية وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن من خلالها التنبؤ[46].

**4-2-3 الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي:** يعكس الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي موقف الحكومة من هذا الأخير، فالحكومات المتخوفة من آثاره السلبية تتراوح إجراءاتها القانونية بين المعالجة البطيئة والمنع التام له، أما الحكومات التي تميل إلى جلبه فتعرض جملة من الحوافز، وتقوم بإصلاحات جذرية لأنظمة الاستثمار[47]. ومن بين العوامل التي تجعل الإطار التشريعي محددا رئيسيا في جذب أو

طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر: الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية؛ توافق التشريعات الوطنية مع القواعد الدولية؛ كفاءة القضاء المكلف بحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة[48]؛ إضافة إلى ذلك نوعية الحوافز الحكومية المقدمة للمستثمر الأجنبي خاصة إذا توفرت الدولة المضيفة على مزايا نسبية، لأن الدراسات أثبتت محدودية فاعلية الحوافز في ظل انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدولة المضيفة. (أونكتاد1998) [49].

**الخاتمة:**

للوقوف على تفسير دوافع حركة رؤوس الأموال بين الدول، تطرقنا إلى النظريات الاقتصادية المهمة والمهتمة بتحديد العوامل الأساسية المبينة لدوافع انتقال هذه الأموال، وقد كان لهذه النظريات الإسهام الفعلي في تحديد العناصر المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد توصلنا إلى أن تلك النظريات ركزت في تفسيرها على عامل دون غيره، ماعدا النظرية الانتقائية التي حاولت الجمع بين كل تلك العوامل والتي عبرنا عنها بمجموعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي، ويأتي على رأس تلك العوامل: حجم السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي والبنية التحتية والميزة النسبية للدولة المضيفة، وأخيرا تكلفة عوامل الإنتاج.

**الهوامش والمراجع:**

(1) مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع، كاظم سعد الأعرجي، تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك"، المجلد 2 العدد 4 (2004)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 39.

(2) عادل عبد العظيم، "إقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات"، مجلة جسر التنمية، العدد 67 (نوفمبر 2007)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2.

(3) H-S Kehal, Foreign investment in developing countries, (Australia : university of Western Sydney, 2004), p14.

(4) عمر خالد، إدارة الأعمال الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999)، ص 60.

(5) سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر –فندق الأوراسي، يومي 14و15 نوفمبر 2005، ص2.

(6) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر، (ط1؛ عمان: دار النفائس، 2005)، ص 120 – 121.

(7) طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، (ط1؛ القاهرة: دار النهضة العربية، 2000 )، ص 248.

(8) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(9) أحمد عبد الرحمان احمد، إدارة الأعمال الدولية، (ط2؛ السعودية: دار المريخ، 2001 )، ص 137.

(10) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(11) Klaus Liebsher and Peter Mooslechner, Foreign direct investment in Europe, ( UK : Edvxard Elgar, 2007) , p 08.

(12)أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، (مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص26.

(13) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط3، (مصر: المكتبة العصرية، 2007)، ص 38.

(14) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(15) المرجع نفسه، ص 81.

(16) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(17) المرجع نفسه، ص 32.

(18) أحمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص83.

(19) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، (ط1؛ مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001 )، ص 394– 397.

(20) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(21) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(22) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض القضايا، (بيروت: الدار الجامعية ، 1998)، ص 83.

(23) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(24) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(25) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(26) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(27) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

(28) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(29) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 402 .

(30) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

(31) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(32) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

(33) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(34) UNCTAD (2006), "world investment report", New York and Geneva, United Nations, p155.

(35) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(36) H-S kehal, op-cit, p 42.

(37) H-S kehal, Ibid, p 16.

(38) عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، يومي 08 و09 أفريل 2002 ، ص 04.

(39) كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول النامية، ملتقى اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدول، جامعة فرحات عباس سطيف، من 03 إلى 05 أكتوبر 2004، ( الجزائر: دار الهدى ، 2006)، ص326.

40 عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 05.

41 H-S Kehal, op. cit, p 42.

42 أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

43 عبد المجيد قدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

44 Ashoka Mody , Foreign direct investment and the world economy , (USA : Rout ledge, 2007 ) , p 39 – 40.

45 عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 04.

46 علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

47 H-S kehal, op-cit, p 24.

48 أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

49 H-S kehal, op-cit, p 24.